الدورة الثالثة لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي
مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان
الدوحة، دولة قطر - 30 ابريل 2024

The Third Session of the Arab Economic and Cooperation Forum
with Central Asian Countries and the Republic of Azerbaijan
Doha, State of Qatar - 30th April 2024

ج01-03/10(04/24)/12-خ(13110)

كلمة

معالي الدكتور عبد الله بوحبيب

وزير الخارجية والمغتربين - الجمهورية اللبنانية

في الجلسة الافتتاحية

للاجتماع الوزاري للدورة الثالثة لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي

مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان

الدوحة - دولة قطر:

الثلاثاء 30 ابريل/ نيسان 2024

كلمة معالي وزير الخارجية والمغتربين
في منتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان
الدوحة – ٣٠ نيسان ٢٠٢٤

السيد الرئيس،

أصحاب السمو والمعالي، والسعادة،

يشرفني أن نجتمعَ اليومَ في هذه المدينةِ العزيزةِ على قلوبِ اللبنانيينَ التي إحتضنت لبنان وعلى مرِ السنينِ، وسعتْ مشكورةً في محطاتٍ عديدةٍ لدعمِ لبنان واستقرارهِ وازدهارهِ. فشكراً لقطر على ما قدمتهُ من دعمٍ ومساعدةٍ لإعادةِ إعمارِ ما تهدمَ في لبنان بعد حربِ تموز ٢٠٠٦. كما شكلتِ الدوحة الحاضنةَ لمؤتمرٍ عام ٢٠٠٨، وما نتجَ عنه من توافقٍ لبناني لإنتخابِ رئيسٍ للجمهوريةِ. لكلِ هذه الأسبابِ وغيرها، نشعرُ كلبنانيينَ بمحبةِ قطر، وأهلها، وحرصِها على استقرارِ لبنان وازدهارهِ.

نجتمعُ اليومَ بهدفِ التنميةِ والتعاونِ الاقتصادي لدولٍ تتميزُ ببنيةٍ ديمغرافيةٍ شابةٍ، لديها طموحاتٌ وأحلامٌ مشروعةٌ، واجبنا العملُ على تلبيتها. لكننا نعيشُ في منطقةٍ مضطربةٍ سياسياً، ما زالت تحلمُ بالإستقرارِ والهدوءِ والإزدهارِ منذ أكثرَ من ٧٥ عاماً، أي منذ تأسيسِ إسرائيل على أرضِ فلسطينَ بقرارٍ دولي، وإجبارِ أكثرِ من نصفِ سكانها الفلسطينيين اللجوءَ مكرهينَ إلى الدولِ المجاورة، منها لبنان.

وفي كلِ مرةٍ نحاولُ النهوضَ بإقتصادنا، ونسعى لتحقيقِ تطلعاتِ شاباتِنا وشبابِنا، نصطدمُ بواقعِ هذا الصراعِ المريرِ، وندورُ مجدداً في حلقاتٍ فارغةٍ، تعيدنا إلى نقطةِ الصفرِ.

لقد كنا وما زلنا نحاولُ إعطاءَ السلامِ فرصةً حقيقيةً في منطقتنا، من خلال اقامةِ الدولةِ الفلسطينيةِ الموعودةِ وفقاً لقراراتِ الأممِ المتحدةِ ذاتِ الصلة، ومبادرةِ السلامِ العربيةِ الصادرةِ عن قمةِ بيروت العربية لعام ٢٠٠٢. ألم يحن الوقتُ بعدَ كلِ هذا الخرابِ، والدمارِ، والمآسي ان نذهب لحلولٍ مستدامةٍ، وحلٍ نهائي، وعادلٍ للقضيةِ الفلسطينية بدل البحثِ عن المسكناتِ والتسوياتِ المجتزأةِ وأنصافِ الحلولِ

التي تُأسسُ فقط لنزاعاتٍ وويلاتٍ جديدةٍ. فالسلامُ العادلُ، والدائمُ، والشاملُ، والتنميةُ المستدامةُ، بوابتهم العدالةُ لفلسطينَ وأهلِها.

السيد الرئيس،

قد يَعتقدُ البعضُ بأن لبنان مستسلمٌ لقدرِه، ومحكومٌ بالإنتظارِ، وجنوبه يُحرق ويُدمر، وتُستباح أرضُه، وبيوته ويُهجَر شعبُه، ليُبنى على الشيء مقتضاه. وبالرغم من خطورةِ الوضعِ، وخطرِ تمددِ الصراعِ إلى كافة أرجاءِ منطقتِنا، كما حصل مؤخراً من إعتداءاتٍ وردودٍ عليها، كادت أن تودي بالمنطقةِ بأسرها إلى انفجارٍ كبيرٍ، فإننا نسعى جاهدينَ لأن يتحولُ هذا الخطرُ إلى فرصةٍ فريدةٍ لإرساءِ دعائمِ الاستقرارِ، والهدوءِ المستدامِ على حدود لبنانَ الجنوبيةِ.

اننا بحاجةٍ ماسةٍ لمساعدةِ اشقائنا العرب، وكافة الدولِ المحبةِ للسلامِ، لإعادة الهدوءِ إلى جنوبِ لبنان، اليومَ وقبلَ فواتِ الأوانِ. فنحن لسنا طلابَ حربٍ، ولم نسعى يوماً إليها، أو سنسعى اليومَ. فلقد تعلمنا من دروسِ الماضي، ودفعنا ضريبة

غالية حيث سقط آلاف من خيرة أبناء وطننا ضحايا، وشهداء، وجرحى، خلفتها حرب داخلية، وحروب واجتياحات إسرائيلية، لم تجلب لا الأمان ولا الطمأنينة.

فلنتعلم من دروس الماضي، ونذهب بأقل خسائر ممكنة لجميع الأطراف الى تطبيق شامل ومتوازن لقرار مجلس الأمن ١٧٠١، الذي يسجل له، أنه بالرغم من عدم تطبيقه كاملاً منذ صدوره عام ٢٠٠٦، استطاع أن يحقق استقراراً نسبياً، لحين بدء أحداث غزة، في ٧ أوكتوبر الفائت. فخلال كل هذه الفترة الزمنية، الممتدة على ١٧ عاماً من عمر هذا القرار، لم تحدث أعمال حربية تهدد السلم والأمن الإقليميين. ولقد نسفت أحداث غزة التوازن الذي أرساه القرار ١٧٠١، فتحول الجنوب، لا سيما المناطق الحدودية، إلى ساحة حرب، دفعت بأكثر من مئة ألف لبناني إلى النزوح قسراً من بلداتهم إلى مناطق أكثر أمناً، إضافة إلى استعمال الفوسفور الأبيض المحرم دولياً، مما يجعل الأراضي الزراعية اللبنانية غير صالحة للزراعة لسنوات عديدة.

كما يتزامن كل ذلك، مع تهديدات إسرائيلية علنية على لسان كبار المسؤولين، باستمرار الحرب المدمرة على غزة دون افق سياسي، أو رغبة بالإعتراف بحق الفلسطينيين بالعيش بحرية، واستقلال، في أرضهم. لذلك نرى أن التحدي الكبير للبنان، أن يعيد الهدوء الى جنوبه ويحصن ساحته من خلال التطبيق الشامل والكامل للقرار ١٧٠١، ضمن سلة متكاملة بضمانات دولية واضحة ومعلنة، وجدول زمني محدد، بما يعزز فرص الأمن والهدوء الشامل والمستدام، وفقا" لما يلي:

- **أولاً:** إظهار الحدود الدولية الجنوبية المرسمة عام ١٩٢٣ بين لبنان وفلسطين، والمؤكد عليها في اتفاقية الهدنة الموقعة بين لبنان واسرائيل في جزيرة رودس اليونانية، بإشراف ورعاية الامم المتحدة عام ١٩٤٩، المشار اليها في كافة القرارات الدولية ذات الصلة، والتزام البلدين الكامل والصريح بتلك الحدود بالاضافة الى انسحاب اسرائيل الكامل من مزارع شبعا وتلال كفرشوبة.

- **ثانياً:** وقف نهائي للخروقات الاسرائيلية التي تجاوزت الـ٣٥ الفا" منذ عام ٢٠٠٦، براً وبحراً،وجواً، لسيادة لبنان، وحدوده المعترف بها دولياً، بالإضافة الى عدم استعمال الاجواء اللبنانية لقصف الاراضي السورية.

- **ثالثاً:** دعم الامم المتحدة والدول الصديقة الحكومة اللبنانية في بسط سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية من خلال دعم قواتها المسلحة، لا سيما من خلال تقوية، وتعزيز انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، وتوفير له ما يحتاج من عديد وعتاد، بالتعاون مع قوات اليونيفيل، بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة حكومة لبنان، ولا تكون هناك سلطة غير سلطة حكومة لبنان، كما نص قرار مجلس الأمن ١٧٠١.

- **رابعاً:** تسهيل عودة النازحين من المناطق الحدودية التي نزحوا منها، بعد ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٢٣.

السيد الرئيس،

ختاماً مما لا ريبَ فيه، إن تطبيقَ قرارِ مجلس الأمن ٢٧٢٨ القاضي بوقف الحربِ على غزة يُساعدُ على تنفيذِ هذا التصور، لإرساء الإستقرار في الجنوب اللبناني.

ولا يمكنُ ان نتغافلَ ضرورةَ وجودِ رئيس للجمهورية اللبنانية، كممرٍ الزامي لضمانِ تحقيقِ هذه الرؤية، كونه المؤتمنَ على الدستور، ووحدة الوطن، وسلامة أراضيه. فإكتمالُ عقدِ السلطات اللبنانية من تشريعيةٍ وتنفيذيةٍ وتكاملُهَا، وتعاونهَا، يعطي الإستقرارَ في الجنوب فرصةً حقيقيةً، كما يفتحُ البابَ لنركزَ خططنا وطاقاتنا على إعلاءِ شأنِ بلدنا، وتعزيزِ تعاونه وتكاملِه الإقتصادي مع محيطه العربي والآسيوي.

فلنلتقطْ هذه الفرصةَ التاريخية، ونُجرِبَ طريقَ السلامِ بدلَ الحروبِ والنزاعاتِ المُستمرةِ منذ ٧٥ عاماً، ونُخرج بلدنا، ومنطقتنا، وشعوبنا من دوامةِ الصراعاتِ السياسية، علّ اسرائيل تقتنعُ، أو يدفعُها العالم الى الإقتناعِ، بأن العدلَ والحقَ مصلحةٌ مشتركةٌ لتحقيقِ الإزدهارِ، والرخاءِ، والتنميةِ للجميع. فالتنميةُ المستدامةُ بوابتُها الإلزاميةُ الاستقرارُ السياسيُ، كي نستطيعَ تركيزَ طاقتنا وأهدافنا على ما يطمحُ إليه شبابُنا. فلنقدمَ لهم فرصةً لعالمٍ أفضلَ، من خلالِ إيجادِ حلولٍ نهائيةٍ للنزاعاتِ السياسيةِ في منطقتنا، مما يفتحُ البابَ لترسيخِ دعائمِ التنميةِ والتعاونِ الاقتصادي.

وشكراً.